

أسباب تفشي الجرائم المستحدثة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال Causes of the Spread of Emerging Crimes in the Era of Information and Communication Technology

خيدر جميلة¹

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، djamila.kheder@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/15 تاريخ القبول: 2025/05/20 تاريخ النشر: 2025/09/01

ملخص:

أدى التطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى إحداث تحولات جذرية في مختلف مجالات الحياة، إلا أنه في الوقت نفسه ساهم في تفشي أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، عُرفت باسم الجرائم المستحدثة. هذه الجرائم، التي تستغل البيئة الرقمية لتحقيق أهداف إجرامية معقدة، تشكل اليوم تهديداً متزايداً للمجتمعات، نظراً لقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية، وسرعة تطورها، وصعوبة ملاحقتها قانونياً.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الجرائم المستحدثة، وتحديد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفشيها في ظل التطور التكنولوجي، من خلال دراسة العوامل التقنية، الاقتصادية، والاجتماعية التي ساهمت في انتشارها. كما يسلط الضوء على التحديات الأمنية والقانونية التي تفرضها هذه الظاهرة، ويقدم توصيات للحد منها وتعزيز الأمن الرقمي.

كلمات مفتاحية: الجرائم المستحدثة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمن الرقمي، أسباب الجرائم السيبرانية، الجرائم الإلكترونية

Abstract:

The rapid advancement of information and communication technology has brought about profound transformations in various aspects of life. However, it has also contributed to the proliferation of new forms of crimes that were previously unknown, referred to as emerging crimes. These crimes exploit the digital environment to achieve complex criminal objectives, posing an increasing threat to societies due to their ability to transcend geographical boundaries, their rapid evolution, and the difficulty of legal prosecution.

This research aims to analyze the concept of emerging crimes and identify the main reasons behind their spread in the context of technological development. It examines the technical, economic, and social factors that have contributed to their rise. Additionally, the study highlights the security and legal challenges posed by this

phenomenon and provides recommendations to mitigate its impact and enhance digital security.

Keywords: Emerging crimes, Information and Communication Technology (ICT), Digital security, Causes of cybercrimes, Cybercrimes.

المؤلف المرسل: خيدر جميلة،

1. مقدمة:

مع التطور التكنولوجي السريع في العقود الأخيرة، أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل العالم الرقمي الذي نعيش فيه اليوم. فقد سهلت هذه التكنولوجيا عمليات الاتصال، تبادل المعلومات، والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات على نطاق واسع، مما أدى إلى طفرة نوعية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذا التقدم التقني لم يكن دون سلبيات، حيث أدى إلى ظهور تهديدات جديدة تمثلت في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تُعرف بالجرائم السيبرانية.

تاريخيًا، كانت الجرائم تقتصر على الأفعال التقليدية التي ترتكب داخل النطاق الجغرافي للمجتمعات، ولكن مع العولمة الرقمية وانتشار الإنترنت، لم تعد الحدود الجغرافية عائقًا أمام النشاط الإجرامي. اليوم، يمكن لمجرم جالس في قارة واحدة أن يخترق نظامًا مصرفيًا في قارة أخرى، أو أن يسرق بيانات ملايين المستخدمين دون أن يغادر مكانه. إن طبيعة هذه الجرائم تجعل مكافحتها أكثر تعقيدًا، حيث إنها تعتمد على أدوات وتقنيات متطورة يصعب تتبعها أو القضاء عليها بسهولة. لقد أصبحت الجرائم الإلكترونية تهدد الأمن الرقمي للأفراد والدول، حيث تشمل مجموعة متنوعة من الأفعال غير القانونية، مثل الاحتيال المالي، سرقة الهوية، التجسس الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية. كما أن التطور السريع في مجالات الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، والحوسبة السحابية، قد أضاف أبعادًا جديدة لهذه الجرائم، مما يجعل من الضروري تبني استراتيجيات أمنية متطورة لمكافحتها.

إن الغرض من هذا البحث هو تحليل مفهوم الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، استكشاف أبرز أنواعها، وتحديد العوامل التي ساعدت في تفشيها. كما يهدف إلى تسليط الضوء على التدابير الممكنة للحد من هذه الظاهرة وضمان بيئة رقمية آمنة ومستقرة. من خلال هذا المقال،

سنناقش كيف أصبحت هذه الجرائم واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات، المنظمات الأمنية، وحتى الأفراد في العصر الرقمي.

2. تعريف الجريمة من منظور لغوي وقانوني واجتماعي:

1.2 تعريف الجريمة من منظور لغوي

١ - الجريمة في اللغة مشتقة من الجرم بمعنى القطع والكسب، واستعملت بمعنى التعدي

والذنب والحمل على الفصل محلاً أثماً (خالد بن سعود البشر، 2000، ص19).

٢- اصطلاحاً: الجريمة تقوم مقام الاساس الذي يبني عليه الاتهام، ومن معانيها المحاسبة أو المعاقبة أو أنها أي فعل معارض أو مضاد للقانون سواء كان هذا القانون قانوناً إنسانياً أو إلهياً، وقد يشار لفظاً الجريمة على أنها أي فعل من أفعال الشر، أو أي خطيئة، أو أي فعل خطأ (محمد محمد عمارة، 2008، 42).

2.2 الجريمة والمفهوم القانوني والاجتماعي لها

تُعد الجريمة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، وقد تنوعت تفسيراتها بين القانونيين وعلماء الاجتماع. في هذا القسم، سنتناول مفهوم الجريمة من الزاويتين القانونية والاجتماعية لتوضيح كيفية تطورها عبر الزمن وتأثيراتها على الأفراد والمجتمعات.

١- الجريمة لدى علماء الاجتماع:

يتفق غالبية علماء الاجتماع، على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسة للمجتمع وتمثل خطراً عليه. وقد توزعت تعاريف علماء الاجتماع لمفهوم الجريمة إلى ثلاث اتجاهات أو فئات:

الفئة الأولى: الجريمة انتهاك للقوانين: ويتفق أصحاب هذا الاتجاه على أن الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون.

الفئة الثانية: انتهاك المعايير الاجتماعية: وهي الفئة التي تربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع.

الفئة الثالثة: الجمع بين المفهومين الاجتماعي والقانوني: ويركز أصحاب هذا الاتجاه على أن الجريمة هي انحراف المعايير الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإنها انتهاك للقانون (أكرم عبد الرزاق المشهداني، 2005، ص 41-44)

٢- الجريمة لدى فقهاء القانون الجنائي:

لقد وضع فقهاء القانون الجنائي، تعاريف متعددة من حيث الصياغة للجريمة، لكنها غالباً متقاربة من حيث المعنى، وتركز على أن الجريمة هي سلوك انساني مجرم بموجب القانون، وأن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك.

ولعل أوضح وأشهر التعاريف القانونية للجريمة التعريف الذي يذهب إلى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول، ويقرر له القانون عقاباً أو تدبيراً احترازياً. والتدابير الاحترازية هي اجراءات بديلة أو متممة للعقوبات الأصلية المفروضة على المجرمين المعتادين والشواذ، هدفها التوقي من تكرار الجريمة مستقبلاً، سواء من ذات فاعلها أم من غيره (أكرم عبد الرزاق المشهداني، 2005، ص 40).

3. الظواهر الاجرامية المستحدثة:

مع التطور التكنولوجي الهائل، ظهرت أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة سابقاً. تستغل هذه الجرائم التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ أنشطة غير مشروعة، مما يشكل تحدياً كبيراً للأنظمة القانونية والأمنية. فالجرائم المستحدثة لا تقتصر على نوع جديد من الإجرام فحسب، بل تشمل أيضاً أساليب مبتكرة لارتكاب جرائم معروفة سابقاً، فضلاً عن طرق حديثة للتهرب من العدالة (عباس أبو شامة، 1999، ص 9).

تُعرف الجرائم المستحدثة بأنها أنماط من الجرائم التي لم يشهدها المجتمع من قبل، سواء من حيث طبيعتها أو أسلوب تنفيذها أو حجمها، حيث نشأت نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي السريع (عبد الله محمد الربابعة، 2014، ص 6). ووفقاً للباحثين، تشمل هذه الجرائم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الأنشطة الإجرامية، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، جرائم العنف، غسيل الأموال، الجرائم الاقتصادية، جرائم الياقة البيضاء، الفساد الإداري، الجرائم الإلكترونية، تزوير بطاقات

الائتمان، الاتجار غير المشروع بأعضاء البشر، والعنف الأسري، وغيرها من الأنماط الحديثة للإجرام (رفيق الشلي، 1999، ص198).

وعلى الرغم من أن بعض هذه الجرائم ليست جديدة من حيث المفهوم، إلا أن طريقة تنفيذها أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة للتطور التكنولوجي. فقد وظف المجرمون التقنيات الحديثة لخدمة أهدافهم غير المشروعة، سواء من خلال التخطيط المحكم أو تنفيذ الجرائم بوسائل رقمية متقدمة أو حتى إخفاء معالمها بطرق مبتكرة (عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، 2004، ص21).

ومن المهم الإشارة إلى أن مصطلح "الجرائم المستحدثة" ليس مصطلحاً قانونياً يحدد أركان جريمة معينة، بل هو وصف لأنماط إجرامية جديدة تتميز بحدثة الأساليب المستخدمة في ارتكابها. وقد انقسم الباحثون في تعريف هذا المصطلح إلى ثلاث توجهات رئيسية:

- ✓ من يرى أنها جرائم حديثة في طبيعتها وأسلوب تنفيذها.
- ✓ من يعتبرها جرائم قائمة يتم تنفيذها بوسائل تقنية جديدة.
- ✓ من يقصرها على الجرائم التي تستند بشكل أساسي إلى التكنولوجيا الحديثة في تخطيطها وإخفاء معالمها.

إن العنصر المشترك بين جميع هذه التعريفات هو أن الجرائم المستحدثة تعتمد بشكل رئيسي على التقنيات الحديثة لتنفيذ أنشطة إجرامية كانت معروفة سابقاً. فالابتكار في هذا النوع من الجرائم لا يكمن في الفعل الإجرامي ذاته، بل في الوسيلة المستخدمة والأسلوب المتبع لتنفيذه. فالجرائم مثل القتل، الإرهاب، والاتجار بالمخدرات كانت موجودة منذ القدم، ولكن المستحدث هو اعتماد التكنولوجيا والعلوم الحديثة في التخطيط والتنفيذ وإخفاء الأدلة، مما يجعل مكافحتها أكثر تعقيداً.

ومع تسارع التطور التكنولوجي، فإن التقنيات العالية تتجدد باستمرار، مما يزيد من التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في التصدي لهذه الجرائم. فالابتكار الإجرامي يتطور بنفس سرعة التقدم التكنولوجي، مما يتطلب استراتيجيات مرنة لمكافحة الجرائم المستحدثة والحد من تأثيرها (محمد الامين البشري، 2011، ص8-9).

1.4 الأسباب الدافعة لظهور الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا

مع التطور الرقمي السريع وانتشار العولمة التكنولوجية، ازداد انتشار الجرائم السيبرانية، حيث تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دورًا محوريًا في تفشي هذه الظاهرة. يمكن تحديد بعض الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تزايد هذه الجرائم، والتي تشمل التحولات الاقتصادية، العولمة، ضعف التشريعات، وسهولة إخفاء الهوية الرقمية.

يشير "ذباب البداينة" في دراسته "الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في الوطن العربي" إلى أن ظهور الجرائم المستحدثة يعود إلى التطور في البنية الاقتصادية والتقنية والسلوكيات، فضلًا عن تغيير نظم القيم والمعتقدات داخل المجتمعات. ومع تزايد التحضر والتصنيع، ومرور المجتمعات العربية بتحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، فإن انتشار الجرائم المستحدثة يُعد نتيجة طبيعية لهذه التغيرات:

1.4 التخيلية (Virtuality) ومجتمع الشبكة العنكبوتية

يشير مفهوم التخيلية إلى التحول من التعامل مع الأصول المادية إلى الأصول الرقمية، حيث أصبح من الممكن تنفيذ العمليات المالية إلكترونيًا. فمع ظهور الأجهزة الدفترية (Notebook) كبديل لأجهزة المكاتب التقليدية، أصبح بإمكان المجرمين سرقة الأموال وتحويلها بين الحسابات البنكية، أو اعتراض المعاملات المالية وسرقة بيانات بطاقات الائتمان دون الحاجة إلى التواجد المادي في موقع الجريمة.

2.4 التفاعل عن بعد وسهولة ارتكاب الجرائم

في العصر الرقمي، لم يعد المجرم بحاجة إلى اقتحام بنك فعليًا لسرقته، بل يمكنه اعتراض البيانات البنكية وتحويل الأموال دون الحاجة إلى التواجد في موقع الجريمة. فقد مكّن التفاعل عن بعد مرتكبي الجرائم من تنفيذ عملياتهم بسرية تامة، مما زاد من تعقيد ملاحقتهم القانونية.

3.4 نسبية المكان وزئبقية الحدود ("المرونة الجغرافية في الجرائم الرقمية")

يشير هذا المفهوم إلى أن الجريمة لم تعد مرتبطة بمكان معين، حيث يمكن تنفيذها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الحضور المادي. فالفاعل قد يكون في دولة بينما يرتكب جريمته في دولة أخرى، مما يخلق تحديات قانونية في ملاحقته، خاصة في ظل غياب اتفاقيات دولية موحدة لتنظيم هذه الجرائم.

4.4 الحراك الحروإمكانية تنفيذ الجرائم عن بُعد

بفضل التطورات التكنولوجية، لم تعد الحدود الجغرافية تعيق تنفيذ الجرائم، حيث أصبح من الممكن استغلال الإنترنت لارتكاب أعمال إجرامية عن بُعد، سواء من خلال الاحتيال المالي، القرصنة، أو حتى استغلال الأطفال عبر الشبكات المظلمة. فكما أن الإنترنت يوفر فرصًا للتعليم والعمل عن بعد، فإنه أيضًا يسهل تنفيذ الجرائم عن بعد بطرق يصعب تتبعها.

5.4 الثقافة الكونية في مجتمع المعلومات

أدت العولمة الرقمية إلى توحيد الثقافات وذوبان الفوارق بين المجتمعات، مما ساهم في انتشار أنماط جديدة من الجرائم. فالتأثير الثقافي المتبادل قد يؤدي إلى ضعف الأعراف والقيم الاجتماعية التقليدية، مما يسهم في ظهور سلوكيات إجرامية لم تكن معروفة سابقًا داخل بعض المجتمعات.

6.4 العولمة كعامل رئيسي في انتشار الجرائم المستحدثة

تُعد العولمة إحدى أهم سمات عصر المعلومات، حيث أزالّت الحدود الجغرافية وجعلت المجتمعات أكثر تداخلًا من أي وقت مضى. وكما ساهمت العولمة في تسهيل التواصل ونقل المعرفة، فقد أدت أيضًا إلى عولمة الانحراف، مما ساهم في ظهور جرائم منظمة عابرة للحدود، مثل الجرائم المالية والاتجار بالبشر (ذياب البداينة، 2001، ص 74-77).

7.4 رؤية الأمم المتحدة حول الأسباب الجذرية للجرائم المستحدثة

أكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عام 2015 أن العوامل الأساسية التي تغذي الجرائم المستحدثة تشمل العولمة، الفقر، النزاعات، ضعف سيادة القانون، والتطور التكنولوجي المتسارع. فهذه العوامل مجتمعة أدت إلى بيئة مواتية لظهور أشكال جديدة من الجرائم، حيث يمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات لتنفيذ الجرائم بطرق أكثر تعقيدًا (الأمم المتحدة، 2015، ص 6).

8.4 أثر التكنولوجيا في تغيير طبيعة الجريمة

لا تقتصر الجرائم المستحدثة على تقديم مواضيع جديدة للفعل الإجرامي مثل استهداف البيانات والنظم الحاسوبية، بل أدت أيضًا إلى تحولات جوهرية في طرق تنفيذ الجرائم التقليدية، مثل السرقة والاحتيال

والتجسس. فالتكنولوجيا لم تُنشئ فقط جرائم جديدة، بل غيرت جذريًا طبيعة وأساليب الجرائم المعروفة، مما يتطلب استراتيجيات أمنية وقانونية جديدة لمكافحتها (الامم المتحدة، 2015، ص 11).

5. التحديات الأمنية والقانونية التي تفرضها الجرائم المستحدثة

مع تصاعد وتيرة الجرائم المستحدثة، تواجه الأجهزة الأمنية والقانونية تحديات كبيرة في التصدي لها، نظرًا لطبيعة هذه الجرائم التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتتجاوز الحدود الجغرافية. ومن أبرز هذه التحديات:

1.5 صعوبة تعقب الجناة دوليًا

تتسم الجرائم السيبرانية بالقدرة على تجاوز الحدود الوطنية، حيث يمكن لمجرم أن ينفذ جريمته من دولة معينة بينما يكون ضحاياه في دول مختلفة. هذا الأمر يطرح تحديًا كبيرًا بسبب اختلاف القوانين بين الدول، مما يجعل الملاحقة القانونية معقدة ويصعب تنسيق الجهود الأمنية على المستوى الدولي.

2.5 التطور السريع في أساليب الجريمة

يعتمد المجرمون على أحدث التقنيات لتنفيذ عملياتهم، مما يجعل وسائل الحماية التقليدية غير كافية. فكلما طورت الأجهزة الأمنية تقنيات لكشف الجرائم السيبرانية، يجد المجرمون طرقًا جديدة للتحايل عليها، مثل تقنيات الاختراق المتطورة والبرمجيات الخبيثة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

3.5 ضعف التشريعات القانونية وغياب الأطر التنظيمية الموحدة

رغم وجود قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية في بعض الدول، إلا أنها لا تزال غير كافية أو متأخرة عن مواكبة التطورات التكنولوجية. كما أن غياب تشريعات موحدة على المستوى الدولي يعوق الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجرائم بفعالية.

4.5 إخفاء الهوية وصعوبة الإثبات الجنائي

توفر التكنولوجيا الحديثة أدوات تمكن المجرمين من إخفاء هويتهم الرقمية، مثل استخدام الشبكات المظلمة (Dark Web) وتقنيات التشفير (VPN)، مما يجعل تتبعهم أمرًا بالغ التعقيد. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع الأدلة الرقمية وتوثيقها وفقًا للمعايير القانونية المطلوبة للمحاكمات يشكل تحديًا قانونيًا.

5.5 نقص الوعي الأمني لدى الأفراد والمؤسسات

غالبية الأفراد والشركات لا يمتلكون الوعي الكافي بمخاطر الجرائم السيبرانية، مما يسهل على المجرمين تنفيذ عمليات الاختيال والاختراق وسرقة البيانات الحساسة. ضعف الإجراءات الأمنية داخل بعض المؤسسات يزيد من خطر الهجمات السيبرانية.

5.6 الأثر السلبي على الاقتصاد والأمن الاجتماعي

تمتد تأثيرات الجرائم المستحدثة إلى القطاعات الاقتصادية والأمنية، حيث تؤدي عمليات الاختيال الإلكتروني، اختراق الأنظمة المصرفية، وسرقة البيانات إلى خسائر مالية ضخمة، وقد تهدد استقرار المؤسسات وحتى الحكومات.

6. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا المقال العلمي تسليط الضوء على الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تُعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة في ظل التحول الرقمي السريع. إن تزايد الاعتماد على التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة قد أدى إلى خلق فرص كبيرة للتنمية والابتكار، لكنه في الوقت نفسه أتاح بيئة جديدة يمكن استغلالها لارتكاب الجرائم، مما يتطلب استراتيجيات شاملة لمواجهتها.

إن تأثير هذه الجرائم لا يقتصر فقط على الأفراد الذين يتعرضون للقرصنة أو الاختيال، بل يمتد إلى المؤسسات والحكومات، مما قد يهدد البنية التحتية الرقمية للدول ويؤثر على الأمن القومي. لذلك، فإن تطوير سياسات أمنية رقمية قوية يُعد ضرورة ملحة لمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم التكنولوجيا. كما أن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية يُعد من أهم الحلول لمجابهة هذه الظاهرة، حيث أن الجرائم الرقمية غالبًا ما تكون عابرة للحدود، مما يستوجب تنسيق الجهود بين الدول.

توصيات

بناءً على ما تم تحليله في هذا البحث، يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي تساهم في الحد من الجرائم السيبرانية:

- تعزيز التشريعات والقوانين: يجب على الحكومات تطوير قوانين صارمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، مع ضمان تحديثها بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

-توعية الأفراد والمؤسسات: يجب تنفيذ حملات توعية مكثفة حول مخاطر الجرائم السيبرانية، وطرق الوقاية منها، وتعزيز ثقافة الأمن الرقمي بين المواطنين.

-تحسين أنظمة الحماية السيبرانية: يجب على المؤسسات الاستثمار في أحدث تقنيات الأمن الرقمي، مثل التشفير، والجدران النارية، وأنظمة كشف التسلل.

-تعزيز التعاون الدولي: بما أن الجرائم الإلكترونية لا تعترف بالحدود الجغرافية، فمن الضروري تنسيق الجهود بين الدول لمشاركة المعلومات والتعاون في عمليات التحقيق والملاحقة.

-دمج الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الأنشطة المشبوهة على الإنترنت وتحليل البيانات للكشف عن التهديدات المحتملة بسرعة أكبر.

-تطوير برامج تدريبية للمتخصصين: يجب إعداد كوادر متخصصة في مجال الأمن السيبراني من خلال برامج أكاديمية ومهنية لمواكبة أحدث أساليب الجرائم الرقمية وأساليب مكافحتها.

-تشديد العقوبات على الجرائم الإلكترونية: يجب فرض عقوبات رادعة ضد مرتكبي الجرائم السيبرانية لضمان الحد من انتشار هذه الظاهرة.

إضافة إلى ذلك، فإن توعية المستخدمين حول أهمية الحماية الإلكترونية واتخاذ التدابير الأمنية المناسبة يُعد عاملاً حاسماً في الحد من هذه الجرائم. يجب على الأفراد والمؤسسات الاستثمار في وسائل الحماية السيبرانية، مثل تقنيات التشفير، وتحديث البرمجيات بشكل دوري، والتأكد من تطبيق سياسات أمنية صارمة عند التعامل مع البيانات الحساسة. كما ينبغي على الدول تحديث القوانين والتشريعات لضمان وجود إطار قانوني قوي يعاقب المجرمين السيبرانيين ويحد من انتشار هذه الظاهرة. وأخيراً، فإن البحث العلمي والتطوير المستمر في مجال أمن المعلومات يُعد أحد الركائز الأساسية لمواجهة الجرائم السيبرانية بفعالية. يجب على المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية العمل على دراسة أحدث تقنيات الاختراق والحماية الرقمية، وتطوير حلول مبتكرة تساعد في الحد من الجرائم الإلكترونية وحماية المجتمعات الرقمية.

7. قائمة المراجع:

الكتب:

أكرم عبد الرزاق المشهداني، (2005) *واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات*، ط1، الرياض.

-خالد بن سعود البشر، (2000) -مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

-ذياب البداينة، (2001) -الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في الوطن العربي، اعمال الندوة العلمية : البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

-رفيق الشلي، (1999) -مدى كفاءة الاجهزة الامنية العربية في التصدي للظواهر الاجرامية، اعمال الندوة العلمية : الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهاتها، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

-عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، (2004) -اساليب تطوير البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة البرامج المستحدثة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

-عباس أبو شامة، (1999) - التعريف بالظواهر الاجرامية المستحدثة حجمها، ابعادها، ونشاطها في الدول العربية، في إطار ندوة علمية انعقدت بتونس بعنوان الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

-محمد محمد عمارة، (2008) -دراما الجريمة التليفزيونية دراسة سوسيولوجية، دار العلوم للنشر والتوزيع.

الرسائل

-محمد الأمين البشري، (2011/10/19-17) -الاساليب الحديثة للتعامل مع الجرائم المستحدثة من طرف اجهزة العدالة الجنائية، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية : تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الاجرامي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، نقلا عن خالد علي نزال الشعار، التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة.

Chromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mjle.journals.ekb.eg/article_260938_bb639.4ac9b8785a502b0220e593fadce pdf

المقال

-عبد الله محمد الرابعة، القضاة موسى مصطفى موسى، (2014) ، السبل التشريعية والقضائية لمواجهة الجرائم المستحدثة "جريمة غسل الاموال نموذجاً"، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد1(العدد10) ، 31 ديسمبر 2019، ص ص1478-1490، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1086588-غس السبل-التشريعية-و-القضائية-لمواجهة-

الجرائم-المستجدة-جريمة-